على قراءة الرفع في تستكثر واما على قراءة الجزم فهو بدل من تمنن
من المن اي لا تمنن ولا تستكثر وليس هذا مما نحن فيه
قوله لا تفا البيان الهيئة الخ فينبغي ان تكون على صيغة الاثبات
فيقال جاءني زيد راكبا الاعشر ماشي لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما
وبذلك اي بكونها على صيغة الاثبات يظهر انها تدل على حصول
صفة كذا في حاشية السيد وفي شرح الايضاح تعليلا لقوله لان
اصل الحال المنتقلة ان تدل على حصول صفة غير ثابتة ما نصه
اما دلالتها على الحصول فلان اصلها ان تكون عارية عن حرف النفي يقال
جاءني زيد راكبا ولا يقال لا ماشيا لان المراد بيان الهيئة التي كان
زيد عليها في زمان المجيء وقوله لا ماشيا لا يدل عليها وانما
يدل على هيئة ما كان عليها ولما الهيئة التي كان عليها كونه
راكبا فلا يدل عليها لجواز ان يكون مجيئه بطريق الزحف كذا في
شرح المفتاح للعلامة قطب الحق والدين الشيرازي رحمه الله وقال
غيره المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال وقد لا يدل كما في
المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد ولكن
دلالته في تلك المادة ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى
ان يتمسك فيه باستقراء الاستعمال انتهى وقد يتوقف في
موافقة النحويين على المنع فيما ذكروه عليه فيفرق بينه وبين
الجملة المنفية بامكان العدول هذا الى المشتق الاول قوله الدال
غير ثابتة بان ينفك عن صاحبها قوله فيمتنع الواو فيه كما في
الفرد وما اورد عليه ايضا من ان هذه مباحث اللغة وقد منعه
كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على
النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل
وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات
والافضل الدليل هو الاستعمال فيه قوله فيدل على التجدد وعدم

الثبوت

الثبوت قال في الايضاح كما مر في شرحه في الابواب السابقة
مرارا ولم يصرح بدلالة الفعل على عدم الثبوت عند ذكر ان كون المسند ١٧٨
فعلا للتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه مع افادة التجدد لا في
الايضاح ولا في هذا المتن ولا في شرحيه وقد يقال لو دل على عدم
الثبوت لم يحتج لما سيأتي في الاستدلال على المقارنة في الماضي المنفي
وعدمها في المثبت وقوله وتحقيقه ان استمرار العدم لا يفتقر
الى سبب بخلاف استمرار الوجود فليتامل قوله فيدل على التجدد
وعدم الثبوت لقائل ان يقول المعتبر في الفعل وضعا ليس الا التجدد
الطرو بمعنى النطق وبعد العدم وذلك ضاد قطع الثبوت بعد الطرو واما
عدم الثبوت بالمعنى المراد هنا فمن اين وكيف يفهم من الفعل
وضعا فليتامل وليراجع المباحث السابقة فهذا دلالة الاسم
على الثبوت بخلاف الفعل قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال
قال في المطول اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال انتهى ونفي مذهبا ثالثا وهو انه
حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وتركه لبعده عن افادة مطلق
وجود دلالة المضارع على المقارنة في قوله وحقيقته الخ لك
ان تقول من الاجزاء التي هي حقيقة الحال الجزء الحاضر بالفعل قبل
انفصاله وكلامه لا يشمله فليتامل قوله بانحطاط رتبة اسم
الفاعل الخ فيمتنع دخول الواو وفيه ما مر في المطول قوله واصل الصك
الضرب قال تعالى فصكت وجهها اي ضربت قوله فلما
خشنت اظافيرهم المدى جبل خففت اي نشبت في الاعداء
اظفارهم واحد ظفر وابي خوت منهم واوهنهم مالكا هو اسم رجل
او اسم فرس حيفت لا الاظافر جمع اظافر وهو جمع ظفر ويراد به
الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافر الاسلحة ومالك
اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم ماضيا على ان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)